أثر الخمور على أهالي رشيد في العصر العثماني (١٥١٧ ـ ١٧٩٨ م)

د. حامد عبد الحميد حسانين

مقدمة

تشير دراسات عديدة إلى أن شرب الخمور عرف في المجتمعات والحضارات القديمة، كالحضارة الفرعونية، الرومانية، اليونانية، الصينية، العربية[١] فالعرب كانوا يتفاخرون بشربها، وقد وصفها الشعراء في أشعارهم وصفًا دقيقًا، كما وصفوا تأثيرها على حالتهم وما تتركه من آثار على عقولهم[٢].

أما عن الخمر في اللغة فكما يقول ابن فارس[٣] الخاء والميم والراء أصل واحد يدل على التغطية في ستر، والخمار: خمار المرأة. والتخمير: التغطية ويقال: خمرت العجين: هو أن تتركه وتستعمله حتى يجود، ويقول ابن الأعرابي[٤] "سميت الخمر خمرًا، لأنها تركت فاختمرت واختمارها تغير ريحها، ويقال سميت بذلك لمخامرتها العقل[٥]، بمعني أن الخمر في مفهومه: هو الاسم الجامع لكل ما أدى إلى السكر. وقبل الدخول في تفاصيل البحث لابد من عرض العناصر الرئيسة التي سوف يدور حولها مثل: مراكز صناعة الخمور،أنواعها، الأصول الاجتماعية للصناع والتجار إلى غير ذلك.

– مراكز صناعة الخمور برشيد

تمتعت رشيد بمركز مرموق في العلاقات بين الشرق والغرب، سواء كانت هذه العلاقات اقتصادية أو اجتماعية، نتيجة لموقعها الجغرافي المتميز، وقد ازدهرت الحركة التجارية في المدينة بشكل كبير، وجذب إليها هذا الازدهار التجار المحليين والأجانب على السواء لممارسة التجارة في مختلف أنواع السلع الشامية، المغربية، الحجازية، الأوربية أيضًا، وفي وسط هذه الظروف الاقتصادية الرائجة واختلاف جنسيات التجار نشطت تجارة الخمور الواردة من الخارج خاصةً من قبل التجار الأوربيين، فشددت الإدارة العثمانية برشيد القيود على عملية تهريب الخمور لرشيد وحدت منها بشكل كبير مما أفسح المجال لتصنيع الخمور محليًا بداخل رشيد، حيث وجدت مراكز سرية لتصنيع الخمور بمناطق عديدة بالمدينة خاصةً قرب سوق الغلال بقلب المدينة، بجانب أيضًا المراكز المنتشرة بأطراف المدينة النائية بعيدًا عن أعين الإدارة، سواء في شمال،جنوب، شرق وغرب المدينة. وقد اعتمدت هذه المراكز في التصنيع على المادة الخام المستخرجة من ثمار الأعناب والنخيل وغيرها من الغلال بظهير الإسكندرية الزراعي وتوابع رشيد أيضًا.

ـ أنواع الخمور

تستخرج الخمور من تخمير بعض الثمار والفواكه، مثل عصير العنب والتفاح ومناقيع الشعير، الذرة، الحنطة وغيرها كالنبيذ، السيدر والجعة "البيرة". وهناك أنواع أخرى من الخمور تستخرج من تقطير ثمار النخيل والأعناب كما ورد في القرآن[٦]، بمعنى أن الخمر لا يأتي مباشرة، إنما يأتي بعد تحويل عصير العنب أو التمر وغيره، عبر التخمر إلى شراب مسكر، وهكذا عندما تعصر حبوب العنب أو تعجن حبات التمر فإنها ترشح قليلاً من الماء، ثم تملأ وتترك للتخمر في أوانٍ من جرار وبراميل وغيرها، وتوضع مدة طويلة في الشمس، ثم توضع مرة أخرى في مكان بارد به ظل ومحكم حتى لا يمسه هواء، فتصبح عصيرًا مسكرًا، وخلال هذه العملية يتم التخلص من كل البقايا الصلبة التي تفصل عن العصير السائل، وقد يرشح العصير بالنسبة للعنب أو إزالة الألياف الخشبية بالنسبة لحبات التمر[٧].

ـ الأصول الاجتماعية لصناع وتجار الخمور

عمل بصناعة الخمور فئات اجتماعية متعددة انحدرت من أصول اجتماعية متباينة من ريفيين ومدنيين على السواء، خاصة الحرفيين من بعض اليهود والأقباط والمسلمين، وقد أمدهم بالمادة الخام اللازمة للصناعة زراع النخيل والأعناب والشعير بالقرى وبعض العربان أيضًا، هذا بجانب المشاركة الفعالة لبعض الشوام والمغاربة والأوربيين في هذا المجال.

وعلى الجانب التجاري يأتي اليهود في مقدمة تجار الخمور برشيد، حيث كان لهم نشاط ملحوظ، وقد وثقوا علاقتهم بالتجار الأوربيين في هذا المجال، أما الأقباط فكان نشاطهم متواضع في هذا المجال مقارنةً باليهود، أما بالنسبة للمسلمين فكانوا يأتون في المؤخرة، حيث مارسوا نشاطهم في هذا المجال على استحياء، بالإضافة أيضًا لبعض الشوام والمغاربة، ومن الجدير بالذكر أن بعض النساء كان لهم دور في ترويج

تجارة الخمور بالمدينة، حيث كانت لهم طريقتهم الخاصة في الترويج للزنا وشرب الخمور في وقتٍ واحد[٨].

– التوزيع الجغرافي للحانات في رشيد

ارتبط نشاط الخمارات ارتباطًا وثيقًا بحجم المساحة المنتجة للأعناب، ثمار النخيل، الشعير وغير ذلك، بجانب –أيضًا– حجم الإقبال على الطلب رواجًا وكسادًا، وقد ظلت منطقة وسط رشيد الأكثر طلبًا للخمور، نظرًا لرواجها التجاري، حيث احتلت المكانة الأولي بين انتشار الخمارات بالمدينة.

وتشير سجلات محكمة رشيد إلى عدد كبير من خانات شرب الخمور في معظم مناطق رشيد سواء شمالها، جنوبها، شرقها وغربها، ومن المثير للاهتمام أيضًا أن هذا التوزيع تجاوز حدود المدينة، حيث تشير بعض الوثائق أن هناك خانات متحركة مخصصة لشرب الخمور على ظهر بعض مراكب صيد الأسماك التي كانت تحتوى على غرف صغيرة لشرب الخمور[٩].

وفي داخل حدود المدينة وتحديدًا في مناطق الأطراف النائية انتشرت الخمارات البعيدة نسبيًا عن أعين الإدارة، ويسر لها قربها من مناطق إنتاج الخامات مزاولة نشاطها بسهولة ويسر، وفي أقصى الشمال قدر عدد الخمارات بـ ١٥ خمارة، كان نصيب اليهود منها ٨، وامتلك الأقباط ٤، كما امتلك المسلمون اثنين.

أما بالنسبة لمنطقة الجنوب فقد قدر عدد الخمارات بها ١١ خمارة كان نصيب اليهود منها ٥ والعدد الباقي كان مملوكًا للمغاربة. وبالنسبة لمنطقة الشرق فقد قدر عدد خماراتها ٩ خمارات، ثلاثة منها لليهود واثنين للأقباط وواحدة لأحد المسلمين، أما الثلاث الباقية فكانت مملوكة لمغاربة أيضًا، وتأتي المنطقة الغربية لتسجل ٨ خمارات اثنين لليهود وواحدة لأحد الأقباط، وأخرى لأحد المسلمين، أما الباقي فمملوكة

لشوام. مما يؤكد أن رشيد كانت مصدر جذب للشوام على كافة المستويات رغم بعدها عنهم.

وجاءت منطقة القلب لتسجل أعلى نسبة للخمارات بالمدينة على الإطلاق، نظرًا لوقوعها في المنطقة الرائجة تجاريًّا بالمدينة، وبالتالي كانت أكثر قربا للتجار والحرفيين شاربي الخمور، حيث كان ينظر كثير منهم للخمور على أنها مصدر ترفيهي بعد مشقة العمل اليومي، وقد سجلت هذه المنطقة ١٩ خمارة، كان نصيب اليهود فيها ٩، والأقباط ٤، والمسلمين اثنان، وثلاثة للمغاربة، وواحدة للشوام، ويلاحظ هنا أن للمغاربة نشاطا ملحوظا برشيد على كافة المجالات مقارنةً بالشوام، نظرًا لقربها النسبي من بلاد المغرب.

وبالنظر لإجمالي عدد الخمارات يتضح أنها بلغت ٦٢ خمارة، والملاحظ من خلال مهن مالكي الخمارات عامةً أن ٨٨,٧ % منهم كانوا رجالا، والنسبة الباقية من النساء، وهو ما يفسر مدي المشاركة الفعالة للنساء في إدارة الخمارات وانتشار الفواحش ما ظهر منها وما بطن، هذا بالإضافة أيضًا للكرخانات المخصصة لشرب الخمور وممارسة الرذيلة، وقد حققت النساء انفرادًا نسبيًّا للكرخانات التي كانت تدار بواسطتهم بوسط المدينة، باستثناء ثلاث منها فقط كانت مملوكة للرجال. وعلى الصعيد المهني يلاحظ أن الغالبية الساحقة ممن أداروا الخمارات كانوا تجار غلال وأفراد الطوائف الحرفية الأكثر شربًا للخمور، ومن الجدير بالذكر أن البحث لم يصادف إدارة مباشرة للخمارات من قبل الأوربيين، وربما كانت هناك خمارات تحمل أسماء مصرية ظاهريًّا، وباطنيًّا مملوكة للأوربيين.

إحصاء بعدد الحانات والكرخانات برشيد

المنطقة	عدد الخمارات	يهود	أقباط	مسلمون	مغاربه	شوام	عدد الكرخانات
الشمال	١٥	٨	٤	٢			
الجنوب	١١	٥			٤		
الشرق	٩	٣	٢	١	٣		
الغرب	٨	٢	١	١		٤	
الوسط	١٩	٩	٤	٢	٣	١	١٦

وهكذا يتضح أنه لا توجد منطقة برشيد إلا وكان بها خانة للخمور، فكثيرًا ما تواجدت خانات ملاصقة لبعضها خاصةً في منطقة القلب؛ مما يدل على أهمية هذه المنطقة ورواج نشاطها مقارنةً بمناطق الأطراف، فضلاً عن المناطق النائية المجاورة لمقابر المسلمين، بل إن بعض القرى والعزب المجاورة لرشيد وجدت بها خمارات، والحقيقة أن وقوع رشيد على البحر المتوسط والنيل معًا جعلها مركز لتوزيع الخمور في المناطق المجاورة لها عبر النيل والبحر أيضًا.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد حالات شرب الخمور بالمدينة فقط بلغت من خلال سجلات المحكمة ٢٥٤٣ حالة طوال فترة البحث، وهو عدد ضخم مقارنةً بحجم المدينة آنذاك، ويلاحظ أن نسبة كبيرة من هذا العدد كانت في فترة مبكرة من الوجود العثماني[١٠].

ـ الأسباب المؤدية لشرب الخمور

تعددت وتنوعت أسباب شرب الخمور، وسوف نركز هنا فقط على سببين مباشرين هما: تأثير الأصدقاء. والأسرة.

تأثير الأصدقاء

لا شك أن للرفاق دورًا كبيرًا في التأثير على اتجاه الفرد نحو شرب الخمور، فلكي يبق الشاب عضوًا في الجماعة يجب عليه أن يسايرها في عاداتها واتجاهاتها الحسنة والسيئة على حدٍّ سواء، وقد يحصل الشخص على الخمور من رفاقه خلال ظاهرة التجمع بالمقاهي والحانات، أو في أحد المنازل الخاصة بأحد الأصدقاء، فهذه التجمعات كثيرًا ما تؤثر على سلوك الفرد سواء بالإيجاب أو بالسلب(١١).

تأثير الأسرة

تقوم الأسرة بدور رئيس في عملية التطبع الاجتماعي، فهي التي تقوم بتشكيل سلوك الفرد منذ مرحلة الطفولة، ويمتد هذا التأثير حتى يشمل كل جوانب الشخصية، ويمكن القول بأن الشباب الذين يعيشون في أسرة مفككة يعانون من المشاكل بدرجة أكبر من الذين يعيشون في أسر سوية، وأن أهم العوامل المؤدية إلى تفكك الأسرة هي الطلاق، أو وفاة أحد الوالدين، أو عمل الأم وغياب الأب المتواصل عن المترل، كما أن شرب الأب للخمور له تأثير ملحوظ على تفكك الأسرة؛ نتيجة ما تعانيه أسرته من الشقاق والخلافات لسوء العلاقة بين شارب الخمر من ناحية، وبقية أفراد الأسرة من ناحية أخري(١٢).

ويبدو أن هناك صفات مميزة للأسرة التي يترعرع فيها شاربو الخمور، وأهم الصفات التي تتميز بها هذه الأسرة عدم الاستقرار في العلاقات الزوجية، ويعتبر الطلاق من العوامل المسببة للتصدع الأسري وتشرد الأطفال، لأن الطلاق معناه الحرمان من عطف أحد الوالدين أو كليهما، والحرمان من الرقابة والتوجيه والإرشاد السليم، هذا بجانب محاولة الهروب من الواقع وعدم مواجهته، بالإضافة لتراجع القيم والمبادئ وضعف الإيمان(١٣).

– إدارة الحانات (الخمارات)

يشير كثير من المصادر إلى أن الخمارات ظهرت بمفهومها "خمارة" في العصر العباسي الأول في عهد الخليفة الواثق، وقبل ذلك كان يطلق عليها "حانة"، وكانت الخمارة تتكون من غرفة أو عدة غرف عكس ما كانت عليه الحانة: وهي عبارة عن غرفة واسعة لها باب واحد فقط، بينما الخمارة لها أكثر من باب، وتتميز الخمارة بوجود البسط في أرضها، التمارك، الكؤوس، الدوارق والأباريق، بمعني أنها عبارة عن مكان يتم فيه شرب الخمور(١٤)، أما الكرخانة فتعني بيت الفحشاء وشرب الخمور أيضًا، وهى في الأصل كلمة تركية عثمانية معناها المحل الأسود(١٥).

ولم يكن من عادة أصحاب الخمارات أن يتسلموا من الزبون ثمن كل قدح على حدة، إنما يبيعونهم إبريقًا كاملاً من الخمر، يتسلمه الساقي (أو الساقية) الذي عهد إليه مهمة متابعة زبائنهم، فإذا ما فرغ الإبريق قبضوا ثمن الثاني، وهكذا(١٦).

وكانت الأباريق والكؤوس، تصنع عادة من الفخار والحديد، وهذا النوع يوجد في الخمارات المتواضعة، أما الخمارات التي يتردد عليها علية القوم فإن هذه الأشياء تصنع من الخزف، النحاس، الفضة، وأحيانًا أخري من الذهب، وكثيرًا ما تكون هذه الأخيرة مرصعة باللؤلؤ والحلي وعليها رسوم وصور .

وغالبًا ما كان لليهود والنصارى دور كبير في ترويج بيع الخمور لإبداعهم في إدارة هذه الخمارات، حيث لا تكتمل الجلسة اللذيذة إلا إذا وجدت فيها فتاة جميلة أو مجموعة فتيات جميلات، يقدمن هذه الخمور وهن مبتسمات ضاحكات في وجه الزبائن، ومنهم من يعيش في هذه الخمارات ليل نهار لطلب المتعة مقابل أجر متواضع يدفعه لهذه الفتيات .

ويحدث هذا الأمر بصفة خاصة من قبل أصحاب الحانات بوسط المدينة، حيث برع بعض اليهود والأقباط في إدارة الحانات والتعامل مع مرتادیها من الزبائن،

فقدموا الشراب بلطف واستقبلوا الزبائن بحفاوة وترحاب منقطع النظير ليحصدوا ما في جيوبهم من نقود، حيث تفوقوا على نظائرهم المسلمين أصحاب الحانات الأخرى، لأنهم جلبوا فيها الفتيات اللاتي أجدن التعامل مع الزبائن وقدمن الشراب في جو من الضحك والتمايل بالإضافة إلى إجادة الغناء والرقص، ونظرًا لذلك كانت هذه الحانات مليئة بالزبائن، لكن الأمر ليس دائما بهذه الصورة، فكثيرًا ما اكتشفت الشرطة أمر هذه الحانات وألقت القبض على أصحابها ومريديها[١٧]، وفي نفس السياق حينما يشعر بعض أصحاب الخمارات أن أمره أوشك على الاكتشاف فإنه غالبًا ما يقوم بابتكار حيل وألاعيب لدفع بعض رجال الشرطة عن مراقبة خماراتهم عن طريق إعطائهم الرشاوى أو تقديم الخمور لهم مجانًا أو تركهم لطلب المتعة مع فتيات الخمارات دون مقابل[١٨].

وبالقرب من "الطاحون" الكبير بوسط المدينة تبين أيضًا وجود حانة كبيرة يتردد عليها الكثير من رجال ونساء القرى والنواحي المجاورة لرشيد للحصول على الشراب، وقد استخدم بعض مرتادي هذه الحانة الظروف للحصول على كميات من الخمور بغرض الترويج لبيعها في القرى والنواحي، خاصةً في الأعياد والموالد، وتشير سجلات المحكمة إلى أن صاحب هذه الحانة يدعى "محمد المغربي المكناسي"، ويتبين من الاسم أنه مغربي الأصل ويعيش في رشيد بغرض الترويج لتجارة الخمور، وهو شأن كثير من التجار المحليين الذين قدموا لرشيد خلال هذه الفترة واستغلوا إقامتهم في الحصول على أرباح كبيرة لتحقيق مكاسب سريعة غير مشروعة من خلال هذه التجارة، وهو أيضًا حال كثير من التجار اليهود والأوروبيين لدرجة أن بعضهم رحل من الإسكندرية ورشيد إلى مدن الصعيد خاصة أسيوط لفتح آفاق أخري من خلال إقامة حانات على نفس المنوال[١٩].

وعلى الجانب الآخر في شرق المدينة وجدت عدة حانات لشرب الخمور والبوظة على حدٍّ سواء مملوكة "لسعد بن ناصر"، ولما علمت الشرطة بهذا الأمر

توجه "محمد الشهابي الصوباشى" للقبض عليه لكنه حاول المناورة بإنكار عدم ملكيته للخانة، مؤكدًا أنه يتردد عليها لشرب الخمور فقط[٢٠].

وتجدر الإشارة إلى أن شرب الخمور لم يكن في الخمارات فقط؛ حيث وجدت حالات كثيرة لشرب الخمور على المستوى الفردي بمنازل الأفراد الخاصة، كما أنه في بعض أسواق المدينة كان كثير من التجار والحرفيين يشربون الخمور جهارًا نهارًا، وقد تبين من خلال بعض الوثائق أن نظراءهم من التجار والحرفيين كانوا يتضررون من أفعالهم؛ لأن ذلك على حد قولهم يسيء إليهم جميعًا ويضر بسمعتهم التجارية، مما يؤدي لكساد نشاطهم التجاري؛ لأن كثيرًا من المستهلكين لا يرغبون في معاملتهم، وقد دفع حرص هؤلاء على مصالحهم التجارية استدعاء رجال الشرطة الذين ألقوا القبض عليهم، وتم إيداعهم السجن لمدة ثلاثين يومًا بحكم من قاضي المحكمة[٢١].

– الخمور والجرائم

انتشرت ظاهرة شرب الخمور في رشيد بين أوساط الحرفيين والتجار وانتشرت أيضًا معها الحوادث والفتن وعمت الاضطرابات أرجاء المدينة، حيث ازداد الفساد في فترة مبكرة من الوجود العثماني بالمدينة؛ مما دفع الشرطة للقيام بدوريات يومية مكونة من العسكر، الطوافين والخفر لتفقد الأسواق والحارات والدروب، في محاولة لتأمينها وحراستها للحد من ارتكاب الحوادث الناتج غالبيتها عن شرب الخمور، وغالبًا ما كانت الشرطة تفرض بعض القوانين التي تحذر من فتح الحانات، ومن يعارض ذلك يتعرض لعقوبة السجن والجلد والغرامة، والثابت من خلال الوثائق أن جميع الحانات غير مصرح بها من جانب الإدارة العثمانية التي كانت تحرم تجارة وشرب الخمور، لذلك زاولت هذه الحانات نشاطها في الليل باستثناء القليل منها التي مارست نشاطها سرًا في وضح النهار.

وغالبًا ما كان لشرب الخمور دور كبير في السرقة، حيث دفعت كثيرًا من شاربيها على ممارسة عمليات السرقة بكافة أنواعها لتدبير الأموال، فمثلاً قام البعض بسرقة وكالات ومخازن تجارية خاصة بالغلال وباعوا ما استولوا عليه، مثلما فعل "عبد الله بن أحمد الساري"، وقد دلت الوثائق على أن هذا الرجل اعتاد سرقة الوكالات كي يشترى الخمور التي تذهب عقله ليمارس أفعاله الشاذة (اللواط) مع الأطفال الصغار، وذلك بشهادة الأهالي الذين أبلغوا صاحب الوكالة المدعو "محمد ابن على بن أحمد" الذي قرر الإعفاء عنه لو تاب ورجع عن هذه الأفعال الشاذة[٢٢].

وفى إحدى الدوريات التي قام بها رجال الشرطة من أجل تأمين المدينة وحفظ الأمن والنظام، فقد ألقوا القبض على شخص يدعى "همام بن أحمد التونسي" الذي حاول سرقة وكالة في سوق المدينة، وقد شاهده أحد المارة ويدعى المعلم "رمضان بن يوسف السماك" فأبلغ الشرطة التي قامت على الفور بوضعه في السجن وإجباره على دفع غرامة كبيرة لكي لا يعود لفعل ذلك[٢٣]، وتتابعت المحاولات من قبل الشرطة للحد من هذه الظاهرة، ففي إحدى المحاولات تمكن "جمال الدين الغوري" الشهير بـ "فتوح الصوباشى" رئيس الشرطة من القبض على رجل يسمى "عبد القادر بن محمد المناوي" وفى حوزته برميل مليء بالخمر، وحينما سأله رئيس الشرطة من أين لك بهذا البرميل فأجاب بأنه لأحد التجار اليهود، وتبين من خلال التحقيق أنه سرق البرميل من وكالة أحد التجار اليهود ليستأثر به ويبيعه للخمارات، وقد شهد عليه بذلك "إبراهيم بن داوود" و"عبد الله بن سالم"، وتم إلقاء القبض عليه ومصادرة البرميل، وفي نهاية المطاف عوقب بالسجن ثلاثين يومًا[٢٤].

وعلى صعيدٍ آخر انتشرت الفوضى والفتن في الطرقات خاصةً في الليل، حيث كان شاربو الخمور يتسكعون ويطاردون المارة في الحارات والدروب بالاعتداء عليهم تارة، وسرقتهم تارةً أخرى[٢٥]، ليحصلوا على النقود بغرض شراء الخمور، فاضطر الأهالي لتحصين منازلهم حتى لا يتعرض أطفالهم للاعتداء أو الاغتصاب والسرقة

والقتل، وذلك في أوقات مبكرة من الليل، بجانب –أيضًا– إغلاق التجار لدكاكينهم مبكرًا، وعلى سبيل المثال وليس الحصر "حضر على بن سلطان ومعه مجموعة من الأهالي إلى دار الشرطة يشكون إبراهيم بن إبراهيم الجيار بسبب ما يقوم من أفعال تضر بالآخرين، مثل: سبهم وضربهم وتهديدهم بخطف أطفالهم والاعتداء على نسائهم"، والمثير للانتباه أن المدعى عليه يعمل شيخًا لطائفة "القبانيين"، وهى إحدى الطوائف الهامة التي يتسم أعضائها في الغالب بالأمانة وحسن الخلق لطبيعة مهامها المتعلقة بوزن الغلال والخضروات وغيرها من الأعمال الأخرى، ولما ظهرت عليه علامات الفساد وتناول المسكرات طالب أعضاء الطائفة والأهالي بعزله من منصبه حتى لا يضر بمصالحهم، لأنه لم يعد أهل للثقة بهذه المهنة بعد أن ثبت عليه شرب الخمور وممارسة الرذيلة مع الأطفال، فتم عزله بمعرفة القاضي والشرطة[٢٦].

وفي جانب العنف والاضطرابات، فقد صاحب شرب الخمور كثير من حوادث العنف والضرب والاعتداء في كافة المناطق خاصةً الأسواق مما أثار الفتن والاضطرابات، فأصبحت المدينة الساحلية (ثغر رشيد) مليئة بالأحداث التي ازدادت بشكل لافت للنظر في بداية مبكرة من الوجود العثماني، فمثلاً في إحدى الوثائق تبين أن أحد التجار ويدعى "صالح بن أبي النصر العراف" كان يمتلك حانة لشرب الخمور يتردد عليها الراغبين رجالاً ونساءً، مما أدى لانتشار الفواحش[٢٧]، وكانت هذه الحانة تقع غرب سوق المدينة، واعتاد الرجال والنساء للذهاب إليها يوميًا في الظلمات، خاصةً بعد صلاة العشاء، وكانت أصواتهم تتعالى فيسمعها من يسير في الطرقات، ولم يتعود أهالي رشيد على سماع مثل هذه الأصوات، وفى نفس المدينة أيضًا تبين أن هناك رجلاً يدعى "عبد العزيز مصطفى المعروف بابن تمام الجزار" يدير حانة لشرب الخمور، وتقع هذه الحانة بالقرب أيضًا من سوق المدينة، ويتردد عليها أيضًا الرجال والنساء الراغبين في شرب الخمور وممارسة الفاحشة، ولما فاحت رائحة الخمور من هذه الحانة لازدياد أعداد المترددين عليها تقدم بعض الأهالي إلى ديوان

الشرطة لإبلاغهم عما يحدث في هذه الحانة، فعلى الفور توجه "يوسف بن عبد الله الصوباشيي" رئيس شرطة المدينة للقبض على من بتلك الحانة، وعندما وصلت الشرطة، وجدوا الجميع في حالة من السكر والعربدة، فألقى القبض عليهم متلبسين ومعهم الجرار والكؤوس والأباريق التي يشربون فيها، وتم إيداعهم جميعًا السجن، وعلى رأسهم صاحبها "عبد العزيز مصطفى المعروف بابن تمام الجزار"، الذي دفع غرامة مالية حتى لا يمارس هذا النشاط فيما بعد(٢٨).

ومن بين المظاهر السيئة أيضًا التي تنتج عن شرب الخمور أنها تسببت في إثارة الفتنة والمشاكل بين الناس، وقد ثبت في الوثائق أن هناك كثيرًا من الحوادث في رشيد مثل حوادث الاعتداء بالضرب والتعدي على الآخرين إما بغرض السرقة أو الضرب بدون سبب، مثلما جاء في إحدى الوثائق التي تبين أن "سليمان بن شهاب الدين الصايغ تقدم بشكوى ضد سويدان بن مصطفى العويدانى بأنه شرب الخمر وخرج عن وعيه وتعدى عليه بالضرب بالسكين حتى أحدث جروح بالغة الخطورة في جسده، وكان ذلك أمام شهود عيان، فألقى القبض عليه وعوقب بالسجن، بجانب دفع غرامة مالية"(٢٩).

ومن ضمن الحوادث المأساوية التي أسفر عنها شرب الخمور برشيد أن رجلاً يدعى "سالم بن على السحار ضرب زوجته وهي حامل حتى ماتت من كثرة الضرب، وتبين أن زوجها اعتاد شرب الخمور، فألقى القبض عليه وحكم عليه بالسجن ثلاثة سنوات"(٣٠).

ومن المثير للانتباه أن بعض شاربي الخمور اعتادوا شربها قرب الأضرحة والمساجد دون مراعاة لحرمة بيوت الله التي يذكر فيها اسمه، فقد بنيت للتقرب إليه وليس للاتكاء عليها في أثناء شرب الخمور، وقد يؤذن المؤذن ولا يقترب هؤلاء من أبواب المساجد لأداء الصلاة، ومن بين هؤلاء الذين ألقى القبض عليهم وهم يشربون الخمور ومتكئون على المساجد "محمد بن سلامة الصحان" و"على سالم" و"محمد

الكماجي"[٣١]، وأحيانًا أخري تصل الأمور لمنعطفٍ خطيرٍ باقتحام المساجد من قبل بعض شاربي الخمور[٣٢].

ومن الجدير بالذكر أن شرب الخمور في رشيد قد اعتاد عليها كثير من أفراد طوائف الحرف، فلم تخلُ طائفة بعينها من شرب أفرادها للخمور، خاصةً صغار ووسطاء الحرفيين، فقد أشارت وثائق سجلات محكمة رشيد أن طوائف الحدادين، الصيادين (المراكبية)، الطحانين، الخياطين، النجارين بل والفلاحين أيضًا اعتادوا شرب الخمور بحكم احتكاك غالبية أهالي رشيد بالتجار والجاليات الأجنبية بالمدينة، حيث توافد عليها كثير من تجار الشرق والغرب لكونها مدينة ساحلية تجارية[٣٣].

جدول بالعدد الإجمالي للجرائم ودور الخمور فيها

إجمالي عدد الجرائم				دور الخمور في الجرائم		
السنة	القتل	السرقة	التعدي	القتل	السرقة	التعدي
١٥٦٠	٣٠	٣٤	٥٣	٥	٨	١٣
١٦١٠	٢٣	٣١	٤٥	٣	٥	٩
١٧٨٠	١٣	٢٣	٥٦	٢	٤	٧
الإجمالي	٦٦	٨٨	١٥٤	١٠	١٧	٢٩
النسبة				%١٥,١	%١٩,٣	%١٨,٨

بخصوص هذا الجدول تم اختيار ثلاث سنوات في ثلاثة قرون مختلفة، وقد اتضح أن شرب الخمور كان لها دور فعل في الجرائم، فتبين أن الخمور ساهمت بنسب لا يستهان بها سواء بالنسبة للقتل أو السرقة والتعدي على الأفراد بالحارات والدروب أو المنازل، أو المشاجرات[٣٤].

ـ الخمور والمشاكل الاجتماعية

يعد شرب الخمور من الأسباب الرئيسة في المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على بناء المجتمع آنذاك، حيث ترتب عليها آثار اجتماعية، اقتصادية وصحية سيئة على

أفراد المجتمع، كما أنها ظاهرة اجتماعية سيئة تدفع إليها عوامل عديدة، بعضها يتعلق بالفرد، والآخر بالأسرة والبناء الاجتماعي العام للمجتمع وظروفه. وتجدر الإشارة إلى أن هذه ظاهرة ساهمت بدور فعال في اختلال ميزان التضامن الاجتماعي برشيد وزادت أيضًا الشقاق من خلال تضارب مصالح الأهالي بعضها البعض وإثارة الفتن والفوضى وازدياد السرقة، وجميعها أمور بعيده كل البعد عن مبادئ الدين الإسلامي وضوابطه الشرعية، وكذلك عن السنة المحمدية، فكلاهما يدعو لتجنب الفواحش ما ظهر منها وما بطن(٣٥).

وكان **الطلاق** من أبرز مساوئ الخمور على الجانب الاجتماعي، حيث تشير بعض وثائق محكمة رشيد، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر "أن رجلاً يدعى محمد بن المرحوم محمد الشهير بابن العريان طلق زوجته ثلاث طلقات، ولا يزال يعاشرها معاشرة الأزواج دون مراعاة لحرمات الله وأن ذلك يعد زنا، واعترف الرجل بعد ذلك بأن شخص من أهل السوء دس له مخدر في كعكة فتناولها وبعدها خرج عن وعيه، وعندما ذهب إلى المنزل تشاجر مع زوجته وقال لها أنت طالق ثلاث مرات وعاشرها بعدها، وفى اليوم التالي ذهب إلى أحد المشايخ وأخبره بهذه الحادثة، فرد عليه الشيخ بأن يعود لزوجته، وأن طلاقه لا يقع، لأنه كان في حالة من السكر وفقدان الوعي، لكن حذره من تكرار هذا الأمر مرة أخرى، وقد ندم الرجل ندمًا شديدًا على هذه الفعلة المشينة"، وفى نفس السياق بإحدى المناطق في رشيد " قام إبراهيم بن علاء الدميري بتطليق زوجته وهو في حالة من السكر، وأصر إن لم تكن حامل فهى محرمه عليه"(٣٦).

وهكذا تظهر الآثار السلبية لشرب الخمور بشكل مباشر على الأسرة ممثلة في عدم الاستقرار وارتفاع معدلات الطلاق، بجانب تشريد الأطفال، فالأمر ظاهر للعيان، وإذا تحدثنا عن الاغتصاب، القتل، الخيانة، انعدام الأمن، الغياب عن العمل

فلا بد أن يكون شرب الخمور مؤثرًا فيها(كما سبق القول)، فجل الذين يتناولون الخمور ليسوا ميسوري الحال، في محاولة للهروب من مشاكلهم الاجتماعية، كما أن ميسوري الحال منهم أنفقوا غالبية دخولهم على الخمور، وبقى أطفالهم في الغالب جوعي وعراة، وقد يكون وضعه الاجتماعي من السوء بمكان، وربما تضطر زوجته للخروج للعمل لتعويض غيابة والإنفاق على الأطفال، وغالبًا ما يكون شاربو الخمور خطرًا على حياة الآخرين لكونهم عنصر قلق واضطراب لأمن المجتمع، فيسعى كل منهم إلى البحث عن فريسة يقتنصها بسرقة أو نصب، أو يمارسون ألوانًا عديدة للعمل المخالف للقانون، ويمكن القول بأن كثيرًا من أهالي رشيد عاشوا حالة من الانحلال والتفسخ على المستوى الأخلاقي وتفشي المشاكل والأمراض الاجتماعية، حيث طفت على السطح العديد من الظواهر التي كادت أن تصبح جزءًا من ثقافة المجتمع وقطعة من تكوينه، رغم أنها طارئة عليه بتأثيرات خارجية أدت لارتفاع معدل الجريمة بأنواعها، كالقتل والسرقة وغيرها(٣٧).

ولم تكن ظاهرة شرب الخمور تتسبب فيما سبق فقط بل كانت تلعب دورًا فعالاً في انتشار الفواحش ما ظهر منها وما بطن خاصةً الزنا، وبلغ الأمر لدرجة اللواط مع لأطفال (كما سبق القول)، فعلى سبيل المثال " ادعى منصور بن المعلم أحمد الطباخ على الشيخ قاسم بن على الصياد بأنه تعدى على ولده القاصر أحمد، وكان الشيخ في حالة من السكر فأخذ الغلام إلى بيته ومارس الرذيلة معه، والوارد في السجلات أن هذا الرجل يعتاد شرب الخمور وممارسة الفحشاء مع الأطفال الصغار وله سوابق كثيرة في هذا الشأن"، وقد شهد على هذا الرجل جمع غفير من جيرانه بأنه سيئ السمعة، فألقت الشرطة عليه القبض وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بعد أن تعهد بعدم فعل ذلك مرةً أخرى(٣٨).

وما يثير القلق في هذا الموضوع أن شرب الخمور لم يؤد إلى انتشار المفاسد والرذيلة بين الناس وبعضهم البعض فحسب، وإنما أدت أيضًا إلى انتشارها في إطار العائلة الواحدة بين المحارم، فقد أشارت إحدى الوثائق أن رجلاً وزوجته وأخيه اجتمعوا على شرب الخمور وممارسة الرذيلة، وقد ألقت الشرطة القبض عليهم جميعًا وأودعوا السجن، وأثناء القبض تبين وجود بعض الجرار المليئة بالخمور في منزلهم، وتم معاقبتهم عقابًا شديدًا[٣٩].

وفى إحدى المنازل الكائنة غرب رشيد تم إلقاء القبض على إمرأة ورجل يمارسان الفحشاء وجوارهم جرار مليئة بالخمور، وفي نهاية المطاف تعرضوا لعقوبة الجلد، وهي عبارة عن ثمانين جلده[٤٠]، كما ألقت الشرطة أيضًا القبض على أحد الأشراف وهو يتعاطى الخمور، وفي نفس الوقت يقوم بأفعال سيئة مثل تعرضه للأطفال الصغار وممارسة الفحشاء معهم[٤١].

وفى شمال المدينة أدارت امرأة يهودية حانة لشرب الخمور، ولم تكن هذه الحانة بغرض الشراب فقط، وإنما بغرض المتعة أيضًا، فكان يتردد عليها بعض الفتيات الذين يمتعون الراغبين نظير تلقي الأجر، وفى إحدى الأوقات كانت الحانة فارغة من الزبائن ودخل رجلاً وطلب منها أن تشترى له شيء من خارج الحانة، فخرجت واستغل الرجل خلوته مع بنتها العذراء ساعدت فاغتصبها، وكان لدي صاحبة الحانة طفل صغير يسمى داوود فأعطاه الرجل قطعة من الحلوى بها أفيون فأكلها الطفل ومات على الفور بالحانة، وعندما جاءت المرأة من الخارج، وجدت ابنها قد مات وابنتها قد اغتصبت، فأبلغت الشرطة التي قامت على الفور بإلقاء القبض على الرجل، وفي نهاية المطاف ندمت المرأة ندمًا شديدًا وقررت عدم العودة مرة أخرى إلى مثل هذه الأعمال السيئة التي أضرتها في ولديها، فالجزاء من جنس العمل[٤٢].

وفى غرب المدينة أتضح أن رجلاً يدعى "على بن محمد المعروف بالدلجمونى" يعمل طباخ يجتمع مع إمرأة في حانة غرب المدينة، ويجلب إليها الزبائن بشكل يومي

كي تقدم لهم الخمور ويمارسوا معها الزنا، وقد تبين من الوثائق أن هذه الحانة ملك للمرأة وتمثل جزءًا من منزلها، ولما علمت الشرطة بهذا الأمر ألقى القبض عليهم، فأنكرت المرأة أنها صاحبة الحانة، لكن الجيران شهدوا على أن الحانة جزء لا يتجزأ من المنزل الذي تمتلكه، فعوقبوا بالجلد والسجن أيضًا، بجانب دفعها لغرامة مالية، والحقيقة أن العقوبة المالية التي يدفعها المعاقبون لم تكن واضحة المعالم بالوثائق، هذا بالإضافة لغيرها من النماذج التي لا يتسع المجال لذكرها(٤٣).

وباتجاه الجنوب بالقرب من البراري والمذبح تبين أيضًا وجود حانات كثيرة، منها مثلاً واحدة مملوكة لأحد الأفراد يسمى "سليمان" وقد وقع اختياره على هذا المكان ليكون في مأمن من رجال الشرطة، وكانت هذه الحانة مليئة بشاربي الخمور، ويوجد بها بعض النساء التي تمارس الزنا مع الرجال، وقد استمرت هذه الحانة فترة طويلة ولم يكتشف أمرها، لأن صاحبها كانت له عيون تخبره بتحركات الشرطة، لكن الشرطة في فترات لاحقة داهمتهم على حين غفلةٍ من أمرهم، وألقت القبض على صاحبها وأودعته السجن وكلفته بدفع غرامة ماليةٍ كبيرة، بالإضافة أيضًا لغيرها من الحانات المنتشرة في بقاع المدينة (كما سبق القول)(٤٤).

جدول بإجمالي عدد المشاكل الاجتماعية ودور الخمور فيها

إجمالي عدد المشاكل			دور الخمور في المشاكل	
السنة	الطلاق	الزنا	الطلاق	الزنا
١٥٦٠	١٩	٥	٣	١
١٦١٠	٢٢	٧	٢	٢
١٧٨٠	٢٥	٩	٤	٤
الإجمالي	٦٦	٢١	٩	٧
النسبة			١٣,٦	٣٣,٣

بالنظر للجدول يتضح بإيجاز من أول وهلة مدي تأثير شرب الخمور في ارتفاع نسبة الطلاق والزنا بالمدينة، وهي نسب مرتفعة[٤٥].

ـ النتائج الاقتصادية والأخلاقية للخمور

إذا تتبعنا الخسائر الاقتصادية المجنية من خلال شرب الخمور فإنها لا تعد ولا تحصى، ناهيك عن ضياع الأخلاق، وذهاب العقل وضعف البدن، فإذا ذهب العقل ذهب الفرد ودمرت حياته الخاصة والأسرية العامة، بل إنه يصبح عالة، كل ذلك مقابل تناول كأس بدراهم معدودة، كما أنه يصبح أيضًا مصدر إزعاج للجميع. وقد تمثل الجانب الاقتصادي للخمور في الخسائر التي عادت على المجتمع جراء فقده للعناصر البشرية التي كان من الممكن أن تساهم في عملية البناء والتنمية، حيث يعتبر شاربي الخمور عالة على أنفسهم وعلى المجتمع من حيث أنهم قوى عاملة معطلة عن العمل والإنتاج يعيشون اعتمادًا على ذويهم وعلى غيرهم من أفراد المجتمع، وإن أنتجوا فإنتاجهم ضعيف، فالإنتاج يتطلب عقولاً وأبدانًا صحيحة، وهذا لا يكون متوفرًا لديهم[٤٦].

وعلى صعيدٍ آخر فإن شارب الخمر يقوم بشراء الخمر من قوته وقوت أولاده وأسرته تاركهم فريسة للجوع والحرمان، فهو بذلك يمثل عبئًا اقتصاديًا عليها، وهكذا تستنزف الخمور موارد الأسرة المالية؛ مما يدفع الأبناء إلى الشروع في بعض الأعمال غير المشروعة، كالتسول أو السرقة والدعارة، وكلها أمراض اجتماعية تفتك بالفرد والأسرة والمجتمع على حدٍّ سواء، كما أن الذي ينفق ماله على الخمر لا يكون مقدرًا للمسئولية الملقاة على عاتقه كرب أسرة ومسئول عنها، لأنه راعيها، بل هو قدوة سيئة، وبالتالي ينشأ الأولاد وليس لديهم أي شعور بالمسئولية حيال أسرهم ومجتمعاتهم مستقبلاً، وهكذا تفتك الخمور بصحة ومال الفرد، فهي تخرب البيوت العامرة وتيتم الأطفال، وتجعلهم يعيشون عيشة الفقر والشقاء والحرمان، فالخمور

تذهب بأموال شاربها سفها بغير علم إلى خزائن الذئاب من تجار السوء[٤٧]، أضف إلى ذلك أن شاربي الخمور غالبًا ما يبددون أموالهم في لعب القمار خلال تجمعاتهم، ولم تكن الأموال فقط مجالاً للعب، بل كانوا يلعبون على غلال وغير ذلك من مقومات حياتهم كأثاث مترلهم وأدوات إنتاجهم[٤٨].

أما عن أضرار الخمور من الناحية الخلقية والكرامة الإنسانية فهي كثيرة، ونبرز منها مثلاً ما يرى شارب الخمر وهو يترنح على الأرض بقارعة الطريق، فيصيبه الأذى، وهذا السلوك يذهب بكرامة الشخص، وهكذا تضيع الإرادة الإنسانية عند شارب الخمر، وتقتل لدية العواطف السامية، ويجاهر بالاعتداء على الفتيات في الطرقات والعربدة، والاتصال بالنساء العاهرات، ويمكن القول بأن الزنا وشرب الخمور صنوان، فهناك ارتباط شديد بينهما[٤٩].

– دور الإدارة في محاربة تجارة وشرب الخمور

على الرغم من الحظر الشرعي والقانوني على تصنيع وتجارة الخمور آنذاك، بجانب صرامة الرقابة على المنافذ الجمركية، إلا أن هؤلاء المخالفين واصلوا تحديهم للقوانين والرقابة الإدارية، من خلال أساليب ووسائل تهريب ماكرة للمهربين الذين كونوا شبكة منظمة من عصابات التهريب قبالة سواحل رشيد، وكثيرًا ما حال مسئولي الجمارك دون دخول الخمور للمدينة عبر الميناء، لكن هذه التجارة سلكت طرقًا أخرى ملتوية لاختراق حصون المدينة بعيدًا عن عمليات الكشف الدوري عن واردات وصادرات المدينة، حيث كشفت بعض الوثائق عن ضبط كميات كبيرة من الخمور بداخل المدينة كنتيجة لنجاح عمليات التهريب[٥٠]. وقد بلغ التحدي للقانون والهيئات الرقابية منتهاه بقيام بعض التجار ببيع الخمور على قارعة الطرقات وبالحواري والدروب، وعلى الصعيد الداخلي أيضًا اكتشفت الدوريات الأمنية أن بعض المنازل تم تحويلها لخانات مروجة لشرب وتجارة الخمور، فتم إلقاء القبض عليهم

ومصادرة ما بحوزتهم، إلى غير ذلك من مئات القضايا التي زخرت بها محكمة رشيد والمتعلقة بترويج وشرب الخمور، وهو مؤشر كافٍ على مدى حجم وانتشار الخمور[٥١].

وعلى صعيد الجريمة فإن شارب الخمر مخالف للقانون والشريعة، وهذه المخالفة تشجعه على مخالفة قوانين معيشية أخرى، وكثيرًا ما تجد العصابات الخطيرة المتعاطين صيدًا سهلاً للعمل معهم في حقل نشاطهم الإجرامي كالدعارة أو التجارة في الخمور، فكثيرًا ما يستغل مهربو الخمور وتجارها شاربيها في المعاونة على تهريبها وترويجها، وبذلك ينتقلون من مرحلة التعاطي إلى مرحلة أشد خطورة وأشد جرمًا، إلى غير ذلك من الأفعال في مجال الجريمة، وعلى رأسها أن كثيرًا من شاربي الخمور ذوي الدخل المحدود غالبًا ما يلجأون إلى سلوك غير مشروع مثل السرقة أو النصب والرشوة للحصول على النقود اللازمة لشراء الخمور، ويتضح من خلال الوثائق أن شاربي الخمور كانوا في تزايد مستمر يومًا بعد آخر، لدرجة أن الأمر مثل ضغوطًا على الإدارة التي حاولت مواجهة الأمر بزيادة أفراد الشرطة وحراسة السجون والمحاكم الشرعية، بحيث إذا لم تكن ظاهرة شرب الخمور منتشرة لأمكن أن يتجه غالبية هؤلاء الأفراد إلى قطاعات إنتاجية أخري بدلاً من زيادة أعباء الإدارة المالية والأمنية من خلال قيامها بمطاردة تجار الخمور ومتعاطيها وغيرهم من المجرمين الدائرين في فلكهم، كذلك عمليات الإنفاق على المتعاطين أنفسهم والمحكوم عليهم في قضايا شرب الخمور وتجارتها[٥٢]، وغالبًا ما استخدمت الإدارة عقوبات عديدة لردع شاربي الخمور، سواء كانت هذه العقوبات جسدية، مالية أو عقوبة السجن، لكن في الحقيقة أن هذه العقوبات لم تكن كافية، لكن يمكن القول بأنها حدت نسبيًا من انتشار تجارة وشرب الخمور[٥٣].

الخاتمة

هكذا يتضح الدور السلبي الذي لعبته الخمور في حياة المجتمع الرشيدي إبان العصر العثماني؛ حيث أثارت الفتن ما ظهر منها وما بطن في جميع أرجاء المدينة، وتناولها كثير من أفراد المجتمع خاصةً من أفراد طوائف الحرف، وقد كانت التجارة هي الباب السحري لدخول التجار الأجانب رشيد، فهم يدخلون لمزاولة التجارة الشرعية للغلال، وعلى الجانب الآخر إدخال الخمور للمدينة عن طريق التهريب، وسرعان ما ينتشرون كالجراد لبيع الخمور في المدينة من خلال الحانات التي كانت بمثابة الجرثومة التي تنخر في جسد المدينة آنذاك، فغالبًا ما يتجمع شاربو الخمور والعاهرات في الحانات والكرخانات على حدٍ سواء، ويتسببون يوميًّا في إزعاج الأهالي في المناطق المجاورة، بالإضافة للمارة خاصةً في الساعات المتأخرة من الليل، وبالأخص عندما يخرجون إلي الطرقات بعد قضاء الليل في لهوهم الصاخب، وبعد بلوغهم حالة السكر عقب إغلاق الحانات لأبوابها تتحول الحارات إلي ساحة للشغب فيما بينهم، وكثيرًا ما يقوم بعضهم بالاعتداء علي المارة والاشتباك معهم بالأيدي، وأحيانًا أخرى اعتراض المارة للحصول على أموالهم، فقد كان التفكير الدائم في الخمور وكيفية الحصول عليها ولو كان ذلك على حساب السرقة أو القتل أو الكذب أو أي وسيلة فساد أخرى يفعلها شارب الخمر في سبيل الحصول على المال، فالخمور أثبتت أن لها انعكاسات سلبية على كافة مناحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية والأخلاقية، فهي بالفعل أم الخبائث.

وعلى صعيدٍ آخر يتضح مدى الدور الفعال لليهود في هذا المجال، على الأخص في مجال امتلاك الخمارات بالمدينة، بجانب أيضًا بعض الأقباط والمسلمين، بالإضافة لبعض المغاربة والشوام، ولم تكن إدارة حانات شرب الخمور برشيد حكرًا على الرجال فقط بل إن كثيرًا من النساء أدرن هذه الحانات.

ورغم اجتهاد الإدارة في محاربة تجار وشاربي الخمور، إلا أنها لم تستطيع القضاء عليهم، لكن يمكن القول بأنها حدت نسبيًا من نشاطهم، ومن خلال البحث تبين أن شرب الخمور ليست مسألة مستقلة بذاتها فحسب، بل إنها تسببت في شبكة من الجرائم الأخرى، ولا نتصور أن هناك خطرًا هدد سلامة المجتمع وأمنه واستقراره آنذاك، كالخطر الذي أحدثته الخمور، لأنها نشرت(وما تزال) كثيرًا من الأمراض الاجتماعية التي أشاعت الفساد في الأرض.

هوامش البحث

١ – سليمان حريتاني: الخمرة مظاهر انتشار الحانات ومجالس الشراب في المجتمع العربي الإسلامي، ط١، دمشق، ١٩٩٦، ص ٦.

٢ – الجاحظ: البيان والتبين، القاهرة، دار الكتاب العلمية، ص ١٧٠؛ سليمان حريتاني: مرجع سابق، ص ٧.

٣ – ابن فارس: هو الحسن أحمد بن فارس، أقام بهمذان، ثم انتقل إلى عدد من البلاد طلبًا للعلم، ولما اشتهر وذاع صيته انتقل إلى مدينة الري حتى توفى بها عام ٣٩٥ هـ، وكانت له شهرة خاصة في علوم اللغة العربية وله كتاب يسمى " المجمل" لا يقل شهرة عن كتاب " مختار الصحاح"، وكان ابن فارس شاعرًا وأديبًا أيضًا.

٤ – ابن الأعرابي: هو محمد بن زياد اللغوي، ولد في مدينة الكوفة عام ٧٦٧ ميلادية، واشتغل بالتدريس في بغداد، وعرف عنه حبه للغة العربية والنحو والصرف والشعر، وقيل: إن أصله من الهند.

٥ – جمال الدين بن منظور المصري: لسان العرب، المجلد الرابع، د. ت، ص ٢٥٥.

٦ – القرآن الكريم: سورة النحل، الآية ٦٧.

٧ – الطبري: أبو الفضل بن الحسن الطبري، المجلد الرابع، د.ت ص ٢٣٩ ؛ سليمان حريتاني: مرجع السابق، ص ٢٠.

٨ – سجلات محكمة رشيد الشرعية: س ١٢، م ٥٧٥، ص ١٥٢، بتاريخ ١٧ ربيع الثاني ٩٩٠ هـ / الموافق ١٥ مايو ١٥٨٢م.

٩ – المصدر السابق: س ٣٣، م ٨٣٨، ص ٢٣٨، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٠١٧هـ / الموافق ١٥ يوليو ١٦٠٨م؛ س٤٤، م ١٦، ص ٥، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٠٣٤ هـ / الموافق١٢ مارس ١٦٢٥م.

١٠ – من الصعوبة ذكر عدد الوثائق والسجلات الخاصة بالإحصائيات، وللمزيد حول هذا الموضوع انظر: سجلات محكمة رشيد: سجل ١: ١٩٨ ؛ محكمة الباب العالي : س ١٨؛ س ٩٠؛ س ٩٠مكرر ؛ س ٩٧ ؛ س ١٥٧ ؛ محكمة باب الشعرية : س ٥٨٨ ؛ محكمة البرمشية : س ٧٠٥ ؛ س ٧٠٩ ؛ س ٧١١ ؛ محكمة الصالحية النجمية : س ٤٤٨ ؛ مصر القديمة : س ٨٦ ، س ٩٨.

١١ – محكمة مصر القديمة: س٩٦، م ٥٠٦، ص ١٣٨، بتاريخ ١٩ربيع الأول ٩٩٢هـ / الموافق١ أبريل ١٥٨٤م.

١٢ – محافظ الدشت: محفظة ١٥، ص ٥٨٧، بتاريخ ١٨ جماد ثاني ٩٤١ هـ / الموافق ٢٤ ديسمبر ١٥٣٤ م.

١٣ – محكمة رشيد: س ٢٨، م ٨٢٤، ص ٢٣٨، بتاريخ ١٢ محرم ١٠١٣ هـ / الموافق ١٠ يونيو ١٦٠٤ م.

١٤ – محكمة مصر القديمة: س ٩٦، م ٥٠٦، ص ١٣٨، بتاريخ ١٩ ربيع الأول ٩٩٢ هـ / الموافق ١ أبريل ١٥٨٤ م ؛ محكمة قناطر السباع: س١٢٣، م ١٠٢، ص ٣٥، بتاريخ ٧ شوال ١٠٠٠هـ / الموافق ١٧ يوليو ١٥٩٢ م.

١٥– محمد على الإنسي: الدراري اللامعات في منتخبات اللغات (قاموس اللغة العثمانية)، بيروت، ١٩٠٠ ، ص ٤٥٧.

١٦ – سليمان الحريتانى: مرجع السابق، ص. ١٠٢.

١٧ – على مبارك: الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ؛ مدنها وبلادها القديمة والشهيرة، المجلد الثامن، ط١ ١٣٠٥ هـ ص ٢٠ ؛ كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر ج ١، تعريب محمد مسعود، القاهرة، مطبعة أبو الهول، د ت، ص ٢٨٨؛ أحمد أحمد الحتة: إبراهيم باشا في خدمة الزراعة والصناعة والتجارة، القاهرة، مطبعة دار الكتاب المصرية، ١٩٤٨، ص ٢٦٢.

١٨ – محكمة رشيد: س ٤٥، م ٨٧٦، ص ٧٥، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٠٣٥ هـ / الموافق ٢٧ ديسمبر١٦٢٥م ؛ محكمة الباب العالي: س ١٢٥، م ٧٠١، ص ٢٢٢، بتاريخ ١٥شوال ١٠٥٧هـ / ١٢ نوفمبر ١٦٤٧ م.

١٩ – محكمة مصر القديمة: س ٩٢، م ٨٤٦، ص ٩٢، بتاريخ ١١ ربيع ثاني ١٩٧٤ هـ / الموافق ٢٥ أكتوبر١٥٦٦م ؛ س ٦، م ٢، ص ٥٢٠، بتاريخ ٩ ذي القعدة ٩٣٣هـ / الموافق ٧ أغسطس ١٥٢٧ ؛ س ١٢٥، م ٧٠١، ص ٢٢٢، بتاريخ ١٥ وال ١٠٥٧هـ / الموافق ١ مايو ١٦٦٥م ؛ س ١٢٣، م ١٠٢ ، ص ٣٥، بتاريخ ٧ شوال ١٠٠٠ هـ الموافق ١٧ يوليو ١٥٩٢م ؛ س ١٢٣، م ٣٠٣، ص ١٣٨، بتاريخ ١٦ محرم ١٠٠٦هـ / الموافق ٣٠ أغسطس ١٥٩٧م ؛ س ٩٦، م ٥٠٦ ، ص ١٣٨، بتاريخ ١٩ ربيع الأول ٩٩٢هـ / الموافق ١أبريل ١٥٨٤م ؛ س ٥٨٣ م ٢٢، ص ٥، بتاريخ ٩ ذي القعدة ٩٥٧ هـ / الموافق ١٨ نوفمبر ١٥٥٠؛ محكمة رشيد: س ٢١، م ٣٠٥، ص ٩٦، بتاريخ ٤ شوال ١٠٠٣ هـ / الموافق ١٢ يونيو ١٥٩٥م.

٢٠ – محكمة رشيد: س ٤٨، م ١٣٢٧، ص ٤٨٦، بتاريخ ٥شعبان ١٠٣٨هـ / الموافق٥ أغسطس ١٦٢٨م.

٢١ – محكمة رشيد: س ٣١، م ٦٧، ص ٢٢، بتاريخ ١١ صفر١٠١٥هـ / الموافق ١٧ يونيو ١٦٠٦م؛ س ٣٢، م ١٢٧٨، ص ٢١٨، بتاريخ ١٧ذى القعدة ١٠١٦هـ / الموافق ٤ مارس ١٦٠٨م.

٢٢– المصدر السابق: س ٤٧، م ١٨٢، ص ٧٠، بتاريخ ٥ ذي الحجة ١٠٣٧هـ / الموافق ١٥ أغسطس ١٦٢٨.

٢٣ – محكمة رشيد: س ١٦، م ١٣٩١، ص ٤٧٨، بتاريخ ١٤ رجب ٩٩٦هـ / الموافق ٢٥ أكتوبر ١٥٨٨م.

٢٤ – المصدر السابق: س ١٢، م ٥٧٥ ، ص ١٥٢، بتاريخ ١٧ ربيع الثاني ٩٩٠ هـ / الموافق ١٥ مايو ١٥٨٢م.

٢٥ – المصدر السابق: س ٢١، م ٦٠٧، ص ١٩١، بتاريخ ١٦ ذي القعدة ١٠٠٣ هـ / الموافق ٢٤ يونيو ١٥٩٥م.

٢٦ – المصدر السابق: س ٢١، م ٦٠٧، ص ١٩١، بتاريخ ١٦ ذي القعدة ١٠٠٣ هـ / الموافق٢٤ يونيو ١٥٩٥م.

٢٧ – محكمة رشيد: س ٤٤، م ١٦، ص ٥، بتاريخ ٣ جمادى الآخر١٠٣٤ هـ / الموافق١٢ مارس ١٦٢٥م.

٢٨ – المصدر السابق: س ٤٤، م ٣١٤، ص ١٣١، بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٠٣٤ هـ / الموافق ٢٨ سبتمبر ١٦٢٥م.

٢٩ – المصدر السابق: س ٣٤، م ٨٨٨، ص ٤٧٢، بتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٠١٨هـ / الموافق ١٣فبراير ١٦١٠م.

٣٠ – محكمة رشيد: س ٣٤، م ١٧٠٩، ص ٣٩٨، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخر ١٠١٩ هـ / الموافق ١٢ سبتمبر١٦١٠م.

٣١ – المصدر السابق: س ١٧، م ٦٦٠، ص ٢٠١، بتاريخ ١٩ محرم ٩٩٨هـ / الموافق ٧ مارس ١٥٩٠م ؛ محكمة الباب العالي: س ١٤٣، م ٢٧٥، ص ٧٨، بتاريخ ١٠ جماد الأخر ١٠٧٦ هـ / الموافق ١٧ ديسمبر ١٦٦٥ م.

٣٢ – المصدر السابق: س ٣٥، م ١١٣٨، ص ٢٩٧، بتاريخ ٣ جماد ثاني ١٠٢٠ هـ / الموافق ١٢ أغسطس ١٦١١ م.

٣٣ – المصدر السابق: س ٥٥، م ٩٤٤ ص ٤١٩، بتاريخ ٦ ربيع الثاني ١٠٤٩هـ / الموافق ٦ أغسطس ١٦٣٩م.

٣٤ – محكمة رشيد: س ٤، ٥، ٣٣، ٣٤، ٣٥ ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠؛ محكمة الباب العالي: س ١٨؛ س ٩٠؛ س ٩٠مكرر ؛ س ٩٧ ؛ س ١٥٧ ؛ محكمة باب الشعرية : س ٥٨٨ ؛ محكمة البرمشية: س ٧٠٥ ؛ س ٧٠٩ ؛ س ٧١١؛ محكمة الصالحية النجمية: س ٤٤٨ ؛ مصر القديمة : س ٨٦ ، س ٩٨.

٣٥ – محكمة مصر القديمة: س ٩٢، م ٨٤٦، ص ١٤٧، بتاريخ ١١ ربيع الثاني ٩٧٤هـ / الموافق ٢٥ ربيع ثاني ٩٧٤ م.

٣٦ – محكمة رشيد: س ٤٤، م ١٦، ص ٥، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٠٣٤ هـ / الموافق ١٢ مارس ١٦٢٥م ؛ س ٦٤، م ٢١٣، ص ١٠٥، بتاريخ ١٠ذى القعدة ١٦٠هـ / الموافق ٥ نوفمبر ١٦٥٠.

٣٧ – محكمة مصر القديمة: س ١٠١، م١٥٣٠، ص ٥٧١، بتاريخ ١٦ذي الحجة ١٠٦٣هـ / بتاريخ ٨ نوفمبر ١٦٥٣ م.

٣٨ – محكمة رشيد: س ١٣، م ٨٤٩، ص ٣٢، بتاريخ ١٩ ذي القعدة ٩٩٨ هـ / الموافق ١٩ سبتمبر ١٥٩٠م.

٣٩ – المصدر السابق: س ٣٠، م ١٩٥٠، ص ٥٢٩، بتاريخ ١٧ صفر١٠١٤هـ / الموافق ٤ يوليو ١٦٠٥م.

٤٠ – محافظ الدشت، محفظة ١٥، ص ٦٤١، بتاريخ ٢٣ رجب ٩٤١ هـ / الموافق ٢٧ يناير ١٥٣٥ م ؛ محكمة رشيد: س ٢٨، م ٨٢٤، ص ٢٣٨، بتاريخ ١٢ محرم ١٠١٣هـ / الموافق ١٥ يونيو١٦٠٤م.

٤١ – محكمة رشيد: س ٢٨، م ١٠٧٧، ص ٣١٤، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٠١٢هـ / الموافق٢٩ مايو ١٦٠٤م.

٤٢– المصدر السابق: س ٢٤، م ١٣٣، ص ٣٩١، بتاريخ ١٥ صفر ١٠٠٧هـ / الموافق١٧ سبتمبر ١٥٩٨م.

٤٣– محكمة رشيد: س ٤٦، م ١٧٧، ص ٤٣٦، بتاريخ١١ ربيع الأول ١٠٣٦ هـ / الموافق ١ ديسمبر١٦٢٦م ؛ س ٤٨ م ٤٠٦، ص ١٧٤، بتاريخ ٩ رجب ١٠٣٨ هـ / الموافق ٥ مارس ١٦٢٩م ؛ س ٢٢، م ١١٠٩، ص ٤٠٣، بتاريخ ١٠ شوال١٠٠٤ هـ / الموافق٧ يونيو ١٦٩٦م.

٤٤– المصدر السابق: س ٢١، م ٣٦٩، ص ١١٦، بتاريخ ١٧ شوال ١٠٠٣ هـ / الموافق٢٥ يوليو ١٥٩٥م.

٤٥– سجلات محكمة رشيد: س ٤، ٥، ٣٣، ٣٤، ٣٥ ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠؛ محكمة الباب العالي: س ١٨؛ س ٩٠؛ س ٩٠ مكرر ؛ س ٩٧ ؛ س ١٥٧ ؛ محكمة باب الشعرية: س ٥٨٨ ؛ محكمة البرمشية : س ٧٠٥ ؛ س ٧٠٩ ؛ س ٧١١ ؛ محكمة الصالحية النجمية : س ٤٤٨ ؛ محكمة مصر القديمة: س ٨٦ ، س ٩٨.

٤٦ – محكمة الباب العالي: س ١٤٣، م ٢٧٥، ص ٧٨، بتاريخ ١٠ جماد الأخر ١٠٧٦هـ / الموافق ١٧ ديسمبر ١٦٦٥ م.

٤٧– محكمة الباب العالي: س ١١٩، م ٢٦٩، ص ٤٨، بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٠٤٨هـ / الموافق ٤ أكتوبر ١٥٤٨ م.

٤٨ – محكمة مصر القديمة: س ٨٧، م ٢٠٣٢، ص ٣١٢، بتاريخ ١ رمضان ٩٥٥ هـ / ٤ أكتوبر ١٥٤٨ م ؛ محكمة البرمشية: س ٧٠٧، م ١٥٠٩، ص ٢٤٥، بتاريخ ٣ صفر ٩٩٥ هـ / الموافق ١٣ مارس ١٥٤٨ م.

٤٩– محافظ الدشت: محفظة ٦، م ٢، ص ٥٢٠، بتاريخ ٩ ذي القعدة ٩٣٣ هـ / الموافق ٧ أغسطس ١٥٢٧ م ؛ محكمة البرمشية: س ٧٠٥، م ٧٦١، ص٢٠٢، بتاريخ ٢٧ شوال ٩٧٧ هـ / الموافق ٣ أبريل ١٥٧٠ م ؛ محكمة باب الشعرية: س ٥٩٤، م ٢٨٠٢، ص ٧١١، الموافق ١٨ ذي القعدة ٩٩٩ هـ / بتاريخ ٧ سبتمبر ١٥٩١ م ؛ محكمة رشيد: س ٢١، م ٣١٠، ص ٩٨، الموافق ٤ شوال ١٠٠٣ هـ / بتاريخ ١٢ يونيو ١٥٩٥ م.

٥٠ – محكمة رشيد: س ١٢، م ٥٧٥، ص ١٥٢، بتاريخ ١٧ ربيع الثاني ٩٩٠ هـ / الموافق ١٥ مايو ١٥٨٢م.

٥١ – المصدر السابق: س ٤٦، م ١٧٧، ص ٤٣٦، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٠٣٦ هـ / الموافق ١ ديسمبر ١٦٢٦م ؛ س ٤٨ م ٤٠٦، ص ١٧٤، بتاريخ ٩ رجب ١٠٣٨ هـ / الموافق ٥ مارس ١٦٢٩م.

٥٢ – المصدر السابق: س٤٤، م ١٦، ص ٥، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٠٣٤ هـ / الموافق١٢ مارس ١٦٢٥م.

٥٣– المصدر السابق: س ٣٢، م ١٢٧٨، ص ٢١٨، بتاريخ ١٧ذى القعدة ١٠١٦هـ / الموافق ٤ مارس ١٦٠٨م.